جامعة المنصورة
كلية التربية
بدمياط

التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية

«رؤية مستقبلية»

د. يحيي بن سليمان الحفظي
أستاذ أصول التربية المساعد
ورئيس قسم التربية
كلية التربية - جامعة الملك خالد

العدد الخامس والأربعون - المجلة العلمية بكلية التربية بدمياط
يناير ٢٠٠٤

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية " رؤية مستقبلية"

مقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين

لقد دلت سياسات المملكة العربية السعودية في مجال التعليم العالي على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله على دعم تطوير التعليم العالي وتذليل العقبات التي قد تواجه مسيرته، ومع تزايد أعداد الخريجين في التعليم العالي تتزايد المسؤوليات على قطاعات الدولة المختلفة وتزايد الإهتمام بمراجعة التعليم وفق احتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرات التنموية التي يشهدها، ولئن كانت المملكة اليوم تواجه مستجدات في التعليم العالي تحتاج إلى حلول متأنية فإنها بذلك تشترك مع العالم بأسرة والذي يواجه تحديات في تحديد أهداف تعليمة العالي، وفي وضع خطط استراتيجية وأطر مناسبة لتقدمه ، كما يواجه تحديات كبيرة تتعلق بقبول خريجي التعليم الثانوي وتوفير مصادر كافية للتمويل، وتثبيت معايير لجودته، وفي استجابته للمتطلبات المتغيرة لسوق العمل، كما يواجه أيضاً تحديات في توسيع قاعدته لزيادة نسبة مشاركة الأفراد في الفئة العمريه للتعليم العالي.

ومع ما تبذله وزارة التعليم العالي من جهود مخلصة لدراسة هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها، إلا أن هذه المشكلات لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث في كيفية معالجتها ولعل هذا البحث يسهم في إيجاد بعض الحلول المقترحة للنهوض بمستوى التعليم العالي في هذا البلد الغالي على نفوسنا المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث :

لقد قطعت مسيرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مشواراً طويلاً مقارنة بعمرها الزمني وأنجزت إنجازات لا تخفى على من يبحث عن تطور التعليم في هذا البلد ولعل مما ساهم في تطور مسيرة التعليم العالي تلك، الثروة الاقتصادية التي منحها الله لهذا البلد والتي استخدمت بشكل ملحوظ لتطوير المواطن السعودي في مجالات مختلفة من ضمنها تطوير التعليم العالي وإذا لم تخضع عملية التطوير لتقويم مستمر للبحث في العقبات التي تعرض هذا التطور وإيجاد الحلول المناسبة لها فإن الخلل سيكون واضحاً في مسيرة هذا التطوير، ولذلك أصبح من الضروري تقويم هذا الإنجاز الحضاري في مجال التعليم العالي بشكل علمي من خلال وضع الظاهرة تحت مجهر البحث العلمي بغرض الكشف عن توجهاتها وتحديد مدى مواكبتها لمتطلبات التنمية ومعرفة ما قد يواجهها من صعوبات، ومن ثم طرح البدائل والخيارات التي قد تسهم في القضاء على تلك الصعوبات أو على الأقل التخفيف من حدتها ويمكن أن تبلور مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي:

ما المشكلات التي تواجه مسيرة التعليم العالي في المملكة وما الحلول الممكنة للتغلب على هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها؟

عل هذه الدراسة تسهم ولو بجزء يسير في تطوير مسيرة التعليم العالي في المملكة وبخاصة أنها ستتطرق لمجموعة من المشكلات باختصار وتقترح الحلول مباشرةً سواءً كانت هذه الحلول من مقترحات الباحث أو من سبقه من الباحثين في هذا المجال.

تساؤلات البحث :

* تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما المشكلات التي تواجه مسيرة التعليم العالي في المملكة .

٢- ما الحلول المقترحة لهذه المشكلات.

٣- ما الرؤية المستقبلية لمسيرة التعليم العالي في المملكة.

أهداف البحث :

١- دراسة أهم المشكلات التي تعوق مسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية.

٢- دراسة وتحليل الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات.

٣- تقديم رؤية مستقبلية عن التعليم العالي في المملكة بعد دراسة وتحليل المشكلات والحلول التي تواجهه .

منهج البحث :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي لا يقف عند مجرد جمع البيانات وتبويبها، وإنما يعتمد على الفهم والتفسير والمقارنة والقياس ومن ثم التحليل، وقد حرص الباحث على جمع المعلومات حول التعليم العالي في المملكة والمشكلات التي تواجه مسيرته سواءً من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال أو من خبرة الباحث كعضو هيئة تدريس في إحدى الجامعات السعودية لمدة ما يقارب العشر سنوات ومن ثم اقتراح الحلول التي يراها الباحث معينة على تطوير التعليم العالي في المملكة مستقبلاً.

التعريف بمصطلحات البحث :

التعليم العالي : يشمل مصطلح التعليم العالي (HIGHR Education) جميع المؤسسات التي ترعى مرحلة التخصص العلمي بعد مرحلة التعليم العام مكانة أنواعه ومستوياته، ويدخل في نطاق هذا المفهوم، الجامعات، والتعليم العالي الفني، كلية الجبيل الصناعية، والكليات العسكرية ، وكليات المجتمع ، إلا أن الدراسة الحالية اقتصرت على نطاق الجامعات وحدها

الدراسات العليا :

يشمل هذا المفهوم جميع البرامج النظرية والتطبيقية التي تقدم في مختلف الأقسام العلمية بالجامعات السعودية بعد المرحلة الجامعية (البكالوريوس) وذلك على مستوى الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه .

أهمية البحث :

التعليم العالي معقد الأمل في كل دولة من دول العالم، حيث يعتمد عليه في تطوير المجتمع وتحقيق خططه التنموية من خلال ما يؤديه من تأهيل القوى البشرية للعمل ، وما يقوم به من بحوث في تنمية المعرفة والمهارات المتصلة بها، وما يقدمه من خدمات للمجتمع في شتى التخصصات، ولعل هذا البحث يسهم في تطوير مستقبل التعليم العالي في المملكة وبخاصة أنه يقدم مقترحات ممكنة لمعالجة بعض المشكلات التي قد تؤخر مسيرة التعليم العالي في هذا البلد الطموح إلى تطوير جميع مؤسساته التعليمية للوصول بها إلى مستويات الدول المتقدمة ومناقستها مستمدا العون من الله لتحقيق جميع طموحاته.

سياسة وأهداف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

تتمثل سياسة التعليم الجامعي كما أشارت إليها (خطة التنمية السابعة ١٤٢٥هـ) فيما يلي : -

١- تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية، ويتم ذلك عن طريق ربط مخرجات التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية من خلال : -

أ- التأكيد على أهمية التدفق الطبيعي للطلاب عبر السنوات الدراسية، ليتمكن الطلاب من إنهاء سنوات الدراسة في وقتها المحدد.

ب- ربط المكافآت بأداء الطلاب، ومستوى تقدمهم الدراسي، وتحفزهم على إنهاء دراستهم في المدة المقررة.

ج- إعادة النظر في سياسة القبول، وأخذ نتائج الثانوية العامة إلى جانب بعض المعايير الأخرى التي تتطلبها بعض المتغيرات التنموية.

د- حفز وتوجيه الطلاب إلى الكليات التقنية والعلمية.

هـ- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لرفع الكفاءة الخارجية لمخرجات هذا القطاع.

٢- تعزيز الروابط بين مؤسسات التعليم العالي في القطاعين الحكومي والخاص من خلال :

أ- معرفة متطلبات هذين القطاعين من القوى العاملة، والعمل على تحقيق تلك المتطلبات.

ب-تنظيم تقديم الاستشارات الفنية وغيرها من الخدمات .

ج- بناء قاعدة معلومات تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي عند تدريب الطلاب في مؤسسات القطاع بغية تحسين برامجها التعليمية لمسايرة ومواكبة التطورات التقنية في القطاع الخاص .

د- تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية للقطاع الخاص وقطاعات الدولة مقابل تمويل هذه الخدمات.

هـ- بحث إسهامات المؤسسات الحكومية والخاصة في تمويل مراكز البحث العلمي، والمنح الدراسية، والإنشاءات بأشكالها المتعددة.

٣-أهداف التعليم العالي : -

تشمل أهداف التعليم الجامعي كما أشارت إليها (خطة التنمية السابعة ١٤٢٥هـ) ما يلي :

١- تأمين فرصة التعليم الجامعي للمواطن ذي الكفاءة ، والقادر علمياً، وذهنياً، والراغب في مواصلة دراسته.

٢- تحقيق درجة عالية من النوعية والفاعلية ورفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لمؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى العملية التعليمية ومحتواها.

٣- تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لتواكب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- توسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من أجل خدمة قضايا التنمية..

٦- تطوير أوجه التنسيق والتعاون الإيجابي بين مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي لتحقيق أهدافها وسياستها بشكل خاص، وأهداف التنمية بشكل عام.

٧- توفير المرافق الجامعية وصيانتها وتشغيلها بأقل تكلفة، مع المحافظة على جودة النوعية وحسن الأداء.

٨- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي، والذي يسهم مباشرة في مجال العلوم والتقنية والآداب ويوفر الحلول السليمة، والملائمة لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية واتجاهاتها التقنية .

٩- النهوض بحركة التأليف بما يطوع العلوم لخدمة الفكر الإسلامي ويمكن المملكة من أداء دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية مع الاهتمام بترجمة العلوم وفنون المعرفة، وجعلها في متناول أكبر عدد من المواطنين.

١٠- الاستمرار في تنمية وتطوير القوى البشرية السعودية كماً ونوعاً وإحلالها محل غير السعودية.

أهم مشكلات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

رغم حداثة التعليم الجامعي في المملكة إلا أنه قد تحقق فيه من الإنجازات ما لا ينكره إلا جاحد ولكن على الرغم من التقدم الذي تحقق لا يزال هناك بعض المشكلات والقضايا التي تقف في طريق إنجاز متكامل في مجال التعليم الجامعي وقد تحدث عن هذه المشكلات كثير من الباحثين لعلنا نلخص بعض ما ورد حول هذه القضايا.

يذكر (السنبل ورفاقه ١٤١٩هـ - ص ٣١٥) أن هناك مشكلات يعاني منها التعليم العالي في المملكة منها:

١- زيادة تكلفة التعليم العالي في المملكة:

زيادة تكلفة التعليم العالي من عام إلى عام تتضمن تحديان رئيسيان للتعليم العالي والجهات المشرفة على تنمية الموارد البشرية، أحدهما يتمثل في زيادة الإنتاجية وتخفيض التسرب والرسوب وترشيد الإعانات لتحقيق موفورات في المصروفات والاستثمار، والآخر يتمثل في المطالبة بتحسين نوعية البرامج والكفاءة التشغيلية.

٢- سياسة القبول :

حيث أدى ازدياد عدد الخريجين في المرحلة الثانوية والبحث عن قبول في الجامعات إلى إرباك مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة وأثر هذا بطبيعة الحال على نوعية المخرجات.

٣- ضعف العلاقة بين التعليم العالي والتنمية:

حيث أن الفترة التي مرت بها المملكة في بداية الثمانينات الميلادية من وفرة الموارد المالية أدى إلى التوسع في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أدى إلى فتح باب القبول في الجامعات في مختلف التخصصات لا سيما في التخصصات النظرية، مما أحدث تباينا بين ما تخرجه الجامعات وما تتطلبه التنمية وسوق العمل .

٤- العزلة (الفصل بين التعليم والعمل):

الجامعات لا تزال تعيش في عزلة بعيدة عن التعامل مع جهات التوظيف وسوق العمل والقطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية، مما أحدث فجوة بين كفاءات الخريجين وما يتطلبه سوق العمل.

٥- البناء الطبقي والتلقين:

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي وهذه القمة محكومة بما دونها من مستويات تعليمية، وأول النتائج المرتبطة بهذه الخاصية هو التحويل التدريجي من الممارسات الجامعية إلى ممارسات المعلمين في المراحل السابقة لها مثل التلقين، وتجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي أو المذكرات التي توزع على الطلاب من قبل أعضاء هيئة التدريس.

٦- أزمة القيادة التربوية :

تواجه القيادة التربوية في الجامعات في المملكة أزمة نتيجة لاستيراد النظريات الإدارية والفلسفات التربوية الغربية وتدريس الفكر الإداري الغربي في مناهجها بالرغم من اختلاف المجتمعات التي نشأت فيها تلك النظريات والفلسفات عن المجتمعات العربية والإسلامية في العادات والتقاليد والهوية الدينية والفكرية والأخلاقية بل الأخذ بها كمبادئ في القيادة التربوية في التعليم وتدريسها لمديري المدارس من خلال الدورات التدريبية في الجامعات السعودية دون أن تعدل أو تكيف أو تصبغ بصبغة إسلامية تتوافق مع البيئة التعليمية في المملكة (السنبري ١٤٢١هـ ص ٢٤).

وقد أشار (سلام ١٩٩٨م ص ٦٨٤-٦٨٥) إلى أهم معوقات التعليم الجامعي كما يلي :

١- معوقات متعلقة بإدارة الجامعات وتتمثل في :

أ- المركزية الشديدة في إدارة الجامعات .

ب- قلة الموارد المالية.

ج- القيود المفروضة على الإنفاق.

د- النقص في معايير تقييم العاملين بالجامعات.

٢- معوقات متعلقة بكفاءة الإدارة وتتمثل في :

أ- عدم الاستقرار على تحديد فلسفة للتعليم الجامعي.

ب- عدم كفاءة نظام القبول في الجامعات بالدرجة المطلوبة.

ج- غياب المشاركة في إعداد المناهج الجامعية .

د- نمطية الامتحانات وأساليب التقويم.

٣- معوقات متعلقة بجودة الخدمة التعليمية بالجامعات وتتمثل في :

أ) ضخامة القاعدة والكثافة الطلابية في الجامعات.

ب) عدم التناسب بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب .

ج) ازدحام قاعات المحاضرات والمعامل والورش والمكتبات بالطلاب مما يحول دون الإستفادة من الخدمات التعليمية.

د) عدم فعالية أدوات العملية التعليمية بالجامعات من حيث النظام الدراسي والوسائل التعليمية والمناهج الدراسية.

٤- عدم الاهتمام بالبحث العلمي بالدرجة الكافية من حيث :

أ- قلة التمويل .

ب- نقص طبقة مساعدي الباحثين

ج- قلة حضور المؤتمرات والندوات العلمية.

د- نقص المراجع العلمية المتخصصة .

هـ العبء الكبير لأعضاء هيئة التدريس .

و- نقص الأجهزة العلمية والعملية.

٥- معوقات تتعلق بعدم القدرة على إنتاج خريج وفقاً لمتطلبات سوق العمل وتتمثل فيما يلي :

أ- عدم وجود دراسات وافيه عن احتياجات سوق العمل.

ب- عدم وجود تفاعل بين الجامعات وقطاعات العمل والإنتاج.

ج- عدم مشاركة المنتجين والفنيين والمهنيين في تصميم البرامج التعليمية.

د- عدم قدرة الخريج من الجامعة في معظم الأحيان على الالتحاق بالعمل المناسب.

بعد أن عرضنا بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فإنه من الضروري البدء في حلول عملية لمثل هذه المشكلات وهذه الحلول هي التي ستساهم مساهمة واضحة في رسم مستقبل التعليم الجامعي في المملكة ولعل بعض هذه الحلول بدء فيه منذ فترة، وسأناقش فيما يلي بعض الحلول المطروحة للنهوض بالتعليم الجامعي في هذا البلد كما يلي:-

أولاً : تمويل التعليم الجامعي :

هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم العالي ويمكن تلخيصها كما ذكر (بوبطانه ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ٣٥- ٤٢) كما يلي : -

١- أن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التعليم العالي ولا يمكن لها زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.

٢- أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي تزداد وتيرته نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية معروفة.

٣- أن مفهوم مسئولية المجتمع بكاملة (القطاع العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.

٤- أن التوجيه نحو الخصخصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي من النواحي التمويلية والتوظيفية وتحويله إلى القطاع الخاص الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي.

وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لا بد للتعليم العالي أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ومن هذه البدائل الغير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفاءته ما ذكره، (الأحمد ٢٠٠١م) نذكرها بتصرف وبخاصة ماله علاقة بتمويل التعليم الجامعي في المملكة كما يلي : -

١- الإجراءات البنيوية والتنظيمية في التعليم العالي :

أ – سياسات القبول وتقييد أو توسيع أعداد المقبولين :

يجب أن تستمر الدولة في وضع سياسات القبول والتمويل مع فتح الاستقلالية المتزايدة للجامعات في صنع القرار من منطلق حاجات سوق العمل، ويجب إلا تستمر الدولة والجامعة في رفع البطالة الجاهلة إلى بطالة مثقفة، وهذا يتطلب إعادة النظر لسياسات القبول حتى تؤدي إلى الموائمة بين أعداد المقبولين والموارد المتاحة وعلى ترشيد الإنفاق على تعليم أفراد ينتظرهم سوق العمل بعد تخرجهم.

ب- التوسع في التعليم العام والخاص والموازي .

ينبع هذا الاتجاه من تجارب الواقع التي تبين أن مبررات استمرار التمويل العام للتعليم العالي بمفردها غير كافية ولذلك لابد من وجود تعليم عالى خاص أو مشترك لتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

ج – التعليم المستمر :

حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بتطوير برامج التعليم المستمر وتقديمها مأجورة من متلقيها أو عمولة من جهات عديدة حيث أن تقديم هذه الخدمة يرفع كفاءة الأفراد ويزيد من مساهمتهم الإيجابية في التنمية.

د- الدراسات المسائية :

وهذه الدراسات يجب ألا تختلف عن الدراسة النهارية في شيء ألا في تأمين مبالغ طائلة للجامعات تساعدها في تحقيق استقلاليتها المالية والإدارية وتزيد من ارتباطها بالمجتمع.

٢- إجراءات المشاركة والتعاون :

وتضم جميع الإجراءات التي تسهم بها الجهات غير المعنية مباشرة بتمويل التعليم العالي سواء كانت وزارات أو هيئات رسمية أو جهات ومؤسسات أو مجموعات أفراد أو منظمات شعبية تقدم تبرعات وهبات أو كانت مؤسسات وقف تسهم ببعض أموالها لترقية العمل الجامعي أو كانت مؤسسات ومنظمات وجهات خارجية وإقليمية ودولية تمول مشروعات وأبحاث في التعليم العالي أو كانت جهات داخلية تقدم إعانات وقروض للجامعة أو كانت مجموعات الطلاب القدامى الذين تخرجوا من الجامعة ويردون بعض جميلها عليهم.

٣- إجراءات ذاتية لتطوير مصادر التمويل من قبل الجامعة:

وذلك باستثمار مرافق الجامعة المختلفة كاستثمار الأموال في المصارف، وربح الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمار الأراضي والمباني التي تملكها أو تتبع لها ولا تستخدمها بعض الوقت وتستطيع استثمارها لأغراض أخرى في الأوقات التي لا تحتاج إلى استخدامها، وكذلك

تستطيع الجامعة تسويق نتائج الأبحاث والمبتكرات والأعمال العلمية، والخدمات الاستشارية والبحوث التعاقدية والدراسات العليا.

ويمكن الاستفادة من هذه المقترحات في مجال التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ولعل بعض هذه المقترحات بدأ تطبيقه بالفعل كما هو ملاحظ في مجال التعليم الخاص والتعليم المستمر وكذلك إجراءات المشاركة والتعاون، والمستقبل يشير في الجامعة إلى التوسع في مجال إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي ولكن يجب ألا يكون هذا على حساب نوعية التعليم العالي وجودته.

ثانياً : تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطع الأعمال :

في وثيقة – إطار أولويات العمل التي أصدرها مؤتمر باريس حول التعليم العالي تم التأكيد على أنه يتوجب على مؤسسات التعليم العالي، بناء علاقات مع عالم العمل على أساس جديد ينطوي على إقامة شراكات فعلية مع جميع العناصر الاجتماعية المعنية به بدءاً بالتنسيق المتبادل للأنشطة والبحث عن حلول للمشكلات الملحة للبشرية وكل هذا في إطار الاستقلالية المؤولة والحرية الأكاديمية، ولعل تفعيل هذا التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال هو أكبر تحد يواجهه التعليم العالي ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى العالم وبخاصة دول العالم النامية وسيزداد هذا التحدي شراسة في المستقبل كما يذكر (بوباطانه ٢٠٠١م ص٢٦..) أن مشكلة الأعداد المتراكمة من الخريجين العاطلين عن العمل ستزداد في المستقبل في ظل العولمة والتي لا ينحصر مضمونها في حرية التجارة وحركة السلع بل أيضاً التأكيد على حركة رأس المال البشري، وهذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى شراسة المنافسة على الوظائف المحدودة في سوق العمل، حيث سيكون التنافس مفتوحاً وليس مقصوراً على المستويات الوطنية بل من خارج حدود الدول، وسيكون العامل الرئيسي في التوظيف هو الكفاءة وملائمة الخريج لسوق العمل والمتطلبات على المستويات العلمية، والذي ستحكمه الشركات عبر الحدود والمتعددة الجنسيات، ولقد أدرك المسؤولون عن التعليم العالي والجامعات السعودية أهمية العمل على ربط مخرجات الجامعة بسوق العمل ولعل الندوة التي عقدت عن التعليم العالي في المملكة رؤى مستقبلية في الفترة من٢٥-٢٨ شوال،٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨م وقد ركزت في أغلب مواضيعها على أهمية التعاون بين التعليم

العالي وقطاع الأعمال وقد اشتملت هذه البحوث المقدمة للندوة على كثير من المقترحات وكلها كانت مقترحات مهمة ومفيدة في هذا المجال ونختار منها على سبيل المثال التوصيات التي تقدم بها الباحثان (القحطاني ١٤١٨هـ ص١٨١) والباحث (التركستاني ١٤١٨هـ) وهي كما يلي : -

١- ضرورة التنسيق والتعاون بين قطاعات التعليم الجامعي والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل كوزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس القوى العاملة والديوان العام للخدمة المدنية والغرف التجارية والصناعية وشركات مؤسسات القطاع الخاص، وخاصة عند وضع إستراتيجيات التعليم العالي مع ضرورة وجود إدارة للتنسيق بين هذه الجهات المختلفة.

٢- إجراء دراسة كاملة عن احتياجات السوق والوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية والإمكانيات التطبيقية.

٣- توجيه الطلاب وتشجيعهم على دراسة التخصصات التي يتطلبها سوق العمل كالتخصصات العلمية، وزيادة إمكانات الكليات ذات التخصصات المطلوبة، وفتح مجال القطاع الخاص لإنشاء كليات لتدريس التخصصات المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل.

٤- تحديد ما يحتاجه سوق العمل من التخصصات النظرية حتى يتسنى لخريجها الحصول على عمل.

٥- أن يراعي في عملية القبول في الكليات عند تحديد أعداد المقبولين حاجة السوق واشتراك قطاع العمل في وضع سياسات القبول .

٦- تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل عن طريق تعاون الجهات ذات العلاقة بسوق العمل.

٧- تبني أساليب حديثة في التعليم لكي تزيد من فرص تنمية مهارات التحليل والإبداع والابتكار لدى الطلاب، وكذلك التركيز على تعليم اللغة الإنجليزية واستخدامات الحاسب الآلي.

٨- تهيئة الطالب لممارسة العمل وتزويده بالخبرة المبدئية مما يتطلب تبني أسلوب التعليم التعاوني بشكل أوسع.

٩- أن تقوم الجامعات بربط أبحاثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها والعمل على حلها وأن تكون هذه البحوث لخدمة قضايا التنمية.

ولعله من المفيد هنا أن نضيف إلى هذه التوصيات بعض ما ذكره بوبطانيه (٢٠٠١ ص ٥٥- ٥٧) من توصيات لتفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الأعمال بشيء من الاختصار فبالإضافة إلى اتفاقه مع كثير من التوصيات السابقة يضيف ضرورة مشاركة قطاعات العمل و الإنتاج مع مؤسسات التعليم العالي في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج التعليم والتدريب المستمر، والتي تهدف إلى إعادة تأهيل الخريجين العاطلين عن العمل وإعادة إدماجهم في قطاعات العمل و الإنتاج، ومن توصياته أيضا تشجيع أعضاء هيئة التدريس على قضاء فترات التفرغ العلمي في مواقع العمل و الإنتاج.

إن محاولة وضع هذه التوصيات وغيرها من التوصيات التي ممن الممكن أن تتوصل إليها بحوث لاحقة موضع الدراسة أنه سيتضمن فرص عمل لكثير من الشباب الحاصلين على شهادات جامعية والذين لا زالوا يبحثون عن فرص عمل منذ عدة سنوات وإن ضمان فرص العمل لهؤلاء الشباب سيجنب هذا البلد كثير من المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن الفراغ والبطالة والتي زادت بين فئات الشباب.

ثالثاً : التحديات التكنولوجية والمعلوماتية وتأثيرها على التعليم العالي:

إن الثورة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم هي تحد آخر يشهده التعليم بمختلف مراحله، وأن المبادرة إلى الإفادة من هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لهي ضرورة بفرضها واقع العصر الذي نعيشه.

لقد أصبح العالم كما يقال قرية بفضل هذه المنجزات العلمية

إن هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية يمكن أن توفر أفضل المعلمين والمقررات لجميع الطلاب دون اعتبار للمسافات أو المصادر.

وكما يقول (جيرزي فياتر ١٩٩٧م ص٣) إنه مع غزارة المعلومات المتاحة للبحث والتعليم والتي تضاعفت بسرعة غير معهودة فإن إمكانية أن يقرأ الشخص المتعلم كل ما ينشر في مجال اهتمامه أصبحت أثراً من الماضي الذي ولى ولن يعود، ومن ثم يتعين علينا أن نعتمد على بنوك

المعلومات والملخصات والعروض الموجزة، التي تجتمع لتجعل هذه العملية أمراً مثيراً للإحباط.

بل أن سرعة نمو المعارف جعلت الجيل الأكبر سناً الأساتذة في كثير من المجالات أقل تميزاً من زملائهم الأصغر سناً، ومن هذا المنطلق يتحتم إضافة الأولوية على إعادة التوجيه العام لأهداف التربية الحديثة، بطريقة يستطيع نظام التعليم من خلالها أن يخرج أناساً متطورين قادرين على التكيف مع متطلبات عالم تتزايد درجة تعقيده.

ومن هذا المنطلق فإن على الجامعات في المملكة أن تعيد النظر في صياغة مناهجها وتطوير إداراتها بما يتلاءم مع متطلبات العصر وأن تسابق في هذا المجال لأن الوقت لم يعد يتسع لمزيد من التأجيل في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تطوير التعليم الجامعي وإعادة النظر فيه بشكل متكامل، بل أن تشكيل لجنة فاعلة لتطوير التعليم الجامعي أصبح مطلباً ملحاً.

إن علينا أن نستوعب هذا التطور التكنولوجي وأن نوطنه وأن نسعى إلى أن نكون مشاركين في صناعته وتوجيهه لا مستهلكين له .

ولعلي أطرح هنا بعض المقترحات التي تساهم في إلقاء بعض الضوء على كيفية الإفادة من هذه الثورة المعلوماتية والتكنولوجية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي :

١- نشر الوعي في الوسط الجامعي (طلاب- أعضاء هيئة تدريس – إداريين) بأهمية التكنولوجيا والإفادة منها في جميع التخصصات.

٢- إقامة دورات تدريبية مستمرة لمنسوبي الجامعات لإطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها.

٣- فيما يتعلق بالمكتبات والمعلومات نورد ما ذكره (العقلا وبدر ١٤١٨هـ) حيث يوصي الباحثان باتخاذ الخطوات التالية للإفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال المكتبات الجامعية وغيرها.

أ - تقدم شبكة الإنترنت العالمية خدمات غير مسبوقة لخدمة التعليم والبحث العلمي والترويج ويمثل التعليم عن بعد لدراسات ومشروعات عديدة ناجحة وعملاقة مثل مشروع ولاية ايوا Lowa بالولايات المتحدة ويمكن الإفادة من الخبرة التعليمية

ب- المشاركة مع بعض الجامعات المتقدمة في مشروعاتها الخاصة بالمكتبات الرقمية سواء بتبادل الخدمات أو بارسال بعض السعوديين ذوي الكفاءة العالية للتدريب على هذه المشروعات التعليمية الإلكترونية الحديثة.

ج- وضع السياسة الوطنية للمعلومات بحيث تكون مرنة قادرة على الملائمة مع التغييرات السريعة في مجال المعلومات على المستوى العالمي.

ومن ملامح الرؤية المستقبلية نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في المرحلة الجامعية في المملكة ما يلي : -

١- الاعتماد على الإنترنت وتوظيفه في خدمة الأكاديميين والطلاب والباحثين حيث تعتبر الإنترنت شبكة اتصالات تقدم خدمات معلوماتية وبحثية فضلاً عن اعتباره خدمة للتعليم عن بعد وفي التعليم عن بعد يتم استخدام كثير من وسائط التكنولوجيا الفعالة مثل البريد الإلكتروني E-mail والفيديو كونفرانس، والكمبيوتر كونفرانس (P3) 1992 Mary Alice

٢- سيتم توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال مؤسسات التعليم العالي من خلال استغلال التكنولوجيا الموجودة والمتاحة، وتطوير المناهج بما يواكب المستجدات المحلية والعالمية واستخدام نظم المعلومات الإلكترونية وكذلك الربط بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة من خلال شبكة من الخطوط الإلكترونية (Hixson 1990 P1).

٣- من المتوقع زيادة الاعتماد على الاتصالات والتكنولوجيا في نقل المعلومات التربوية في مؤسسات التعليم العالي، أي زيادة الاعتماد على تكنولوجيا Tele Communication مثل استخدام خطوط التليفون داخل قاعات الدرس والمحاضرات، واستخدام اتصالات الكمبيوتر غير خطوط التليفون (تلي كمبيوتر) وأخيرا الفاكس وهو شكل أخر للاتصال غير التليفون حيث يستخدم في إتاحة معلومات عن البرامج والتقارير الصفية لتقدم الطلاب إدماج تكنولوجيا المعلومات في المقررات والمناهج الدراسية فيما يسمي بالدراسات البينية Studies Interdisciplinary وذلك لضمان حصول الطلاب على وظيفة في المجتمع وبما يواكب المهن المستقبلية لسوق العمل.

كما أنه من المتوقع انتشار العديد من المكتبات الإلكترونية والتي سوف تسهم في تطوير التعليم العالي من خلال السماح للباحث بالعمل في أي مكان يريده، وكذلك إتاحة الفرصة للمستفيدين منها للوصول إلى النصوص الكاملة، وأخيرا سيكون من اليسير على غير المتخصصين استخدامها وتعتبر المكتبة الرقمية بوابة مصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة في شبكة الإنترنت. (العقلا وبدر ١٩٩٨م ص ٢٧٩).

ومن المتوقع استخدام برامج الحاسوب والأساليب الإحصائية في تقويم الطلاب الجامعيين (أي التقويم المرتكز على الكمبيوتر). Computer Based Assessments ويتضمن ذلك استخدام نماذج المحاكاة على شاشة الحاسوب Simulations On Screen واستخدام التكنولوجيا التفاعلية Interactive Technology ويمكن توظيف تلك الإمكانات في تطوير أساليب التقويم الجامعي وتحديث بنوك الأسئلة.

رابعاً : تطوير برامج التعليم العالي وخدمة المجتمع :

من المتوقع أن تكون مؤسسات التعليم العالي بيوت خبرة يمكن الرجوع إليها باعتبارها بمثابة مراكز للاستشارات العلمية والفنية لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمة.

- وفي ظل مفهوم التعليم المستمر سوف تقوم مؤسسات التعليم العالي بإتاحة فرص التعليم المستمر لأفراد المجتمع بما يسهم في الارتقاء بقدراتهم المهارية والوظيفية والمعرفية والمعلوماتية.
- توجيه الخريطة البحثية لمؤسسات التعليم العالي نحو خدمة المجتمع وكذلك بالمساهمة في معالجة المشكلات المرتبطة بمؤسسات المجتمعات الصناعية والخدمية والإنتاجية.
- تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة(TQM) على بحوث التعليم العالي وذلك بما يسهم في تحسين نوعية التعليم وزيادة كفاءته في مراحل التعليم قبل العالي أو الجامعي وبما يسهم في تنمية المعارف وكذلك في استنباط التكنولوجيا الملائمة للمجتمع المحلي.

- تشجيع الدراسات البينية Interdisciplinary Studies في علوم وتخصصات التعليم العالي بما يسهم في سد احتياجات المجتمع من الأفراد المؤهلين تأهيلاً علمياً متنوعاً Multidisciplinary.
- إتاحة فرص التعليم العالي عن بعد وذلك عبر الجامعات المفتوحة.
- توجيه البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي نحو خدمة قضايا المجتمع الجديدة كالفقر والبطالة والإرهاب والتلوث والمرتبطة بقضايا العولمة.
- تصدي التعليم العالي للغزو الثقافي الغربي والعمل على تعميق الهوية الثقافية الإسلامية واستبعاد الثقافات الأخرى التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع السعودي، وتعميق قيم الانتماء والولاء للمجتمع، وغرس المفاهيم الخاصة بالجودة والإتقان والابتكار والإبداع والمبادأة والتجديد في مناهج التعليم العالي وبرامجه الدراسية.
- من المتوقع أن يقوم التعليم العالي بدور تربوي فعال نحو تحقيق الأمن التربوي داخل المجتمع من خلال تحسين مخرجات التعليم وفق منظور الجودة الشاملة ونشر ثقافة الجودة داخل المجتمع.
- قيام مؤسسات التعليم العالي بتحقيق مفهوم الأمن الوظيفي من خلال استقراء مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات المستقبلية وقيام هذه المؤسسات بترجمة هذه الاحتياجات إلى مناهج ومقررات دراسية من شأنها مجاراة الحداثة في مجال التخصص ومسايرتها ومواكبتها حسب متطلبات السوق ومن ثم القضاء على البطالة والتي تتمثل تهديداً لأمن واستقرار المجتمع.
- من المتوقع قيام مؤسسات التعليم العالي بمشروعات بحثية تقوم على تمويلها قطاعات مستفيدة من المجتمع ويتم تدريب الطلاب من خلالها على إجراء البحوث العلمية بما يساعدها على النمو الذاتي (التعليم الذاتي) .
- قدرة مؤسسات التعليم العالي على تطوير التقنيات ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في خدمة المجتمع.

- قيام مؤسسات التعليم العالي بإنشاء وحدات تربوية للاستشراف المستقبلي والاستشعار عن بعد وذلك بما يسهم في حل مشكلات المجتمع الآنية والمستقبلية وكذلك بما يساعد على جذب المستثمرين وقطاعات الاستثمار إلى التعليم العالي للمشاركة في مشروعاته.

ملامح الرؤية المستقبلية للتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية :

وتتضح ملامح الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية نحو تطوير مؤسسات التعليم العالي بها من خلال التركيز على الابتكارية وإيجاد صيغة للتفاعل الإيجابي مع العولمة، وخوض غمار المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قريب جداً من الصيغة التي حققت التقدم للنمور الأسيوية القديمة فهي تسعى إلى أن تجعل من المملكة العربية السعودية بلداً على طريق التقدم من خلال رفع قدرتها التنافسية ارتكازاً على برنامج سريع لمحو الأمية، ولمحاربة الأمراض المتوطنة، وعلى إعادة صياغة جذرية لمنظومة التعليم العالي والبناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية، كما أن الديمقراطية وإطلاق الحريات هما عنصران أساسيان في التوجه المستقبلي وخاصة أنه يمكن اعتبارها من القوى الدافعة للنهضة العلمية والتكنولوجية من جهة، وللنظر إليها كآليات مهمة لدفع النظام إلى التقدم.

وتسيطر الدولة على توجيه التعليم العالي وتصنع السياسات العامة لتطويره جذرياً بغية إنتاج نخبة متميزة من المتعلمين، وكذلك تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا، ولكن الدور الأساسي في التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية سيكون للقطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بسلطة التوجيه والتحكم في الأسواق والسيطرة على المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية وتنحاز الدولة ناحية الطبقة الرأسمالية المنتجة في رسم السياسات ولا تثقل عليها بأعباء ضريبية تحد من نشاطها ونموها، وتحرص الدولة على التوازن الاقتصادي، ويكون تدخلها في الاقتصاد غير مباشر كقاعدة عامة ، ومن العلامات البارزة للتمايز في هذه الرؤية المستقبلية: -

- إتباع المنهج العلمي في إدارة شؤون المجتمع والدولة الذي يزداد فيه المكون العلمي في أسلوب اتخاذ القرارات وتعطي فيه اعتبار الجدية والكفاءة والانضباط أولوية كبرى.

- يهدف التعليم العالي في إطار تلك الرؤية المستقبلية إلى تنمية قوى البحث والإبداع وإعداد مهنيين وفنيين وأخصائيين وخبراء ذوي مستوى رفيع من الكفاءة بحيث يضطلعون بمهام البحث والتطوير والإسهام في قيادة العمل الوطني في كافة المجالات تحت ظروف المنافسة الضارية.
- من المتوقع تشجيع الطلبة على الالتحاق بمجالات العلوم الأساسية والدراسات الهندسية وبخاصة المجالات الجديدة كالمعلومات والتكنولوجيا الحيوية وإحلال المواد واعتبار ذلك أحد معايير كفاءة مؤسسات التعليم العالي، ويخضع تحديد رسوم الدراسة لقرار كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مع مجانية كاملة ومكافآت للمتميزين ودرجات مختلفة من العون للطلبة وفقا لدرجة تحصيلهم مع حرمان الطلبة الراسبين أثناء الدراسة من أي إعفاءات، ومن المحتمل توقيع غرامات عليهم، ومن الوارد عمل نظام معين لإقراض الطلبة على أن يتم تحصيل القروض بعد التخرج وفق شروط ميسرة، هذا وتشيد أقسام الدراسة باللغات الأجنبية ازدهارا كبيرا مع توقيع تحسين لنظم القبول فيها وبرامجها وأساليب التقويم فيها.
- تنشيط وتوسع مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بحيث تخضع لمعايير حازمة من حيث مستويات الأداء وقد يتم وضع شروط خاصة لملكيتها، بحيث تضمن عدم تحولها إلى أن تكون مجرد مؤسسات تجارية، وكذلك تنشيط جامعات الإنترنت الخاصة كأحد مجالات التعليم المفتوح المعتمد على التعليم الذاتي.
- من المتوقع أن يتزايد انتشار نموذج الساعات المعتمدة مع ابتداع أساليب تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعامل مع الأعداد الكبيرة من الطلبة، وأن يُعطي اهتمام خاص للتطبيقات العملية والميدانية.
- سيتم تطوير مناهج الدراسة وطرق التدريس بحيث تعمل على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات والإبداع، وأن تغطي المهام والتكليفات والمشروعات البحثية قطاعا هاما من برامج الدراسة.

- سيتم إدخال تعديلات أساسية في بنية أقسام مؤسسات التعليم العالي بصور مختلفة بحيث تتجه نحو البينية Interdisciplinary كما يتوقع إنشاء عد إضافي من المعاهد والأقسام والبرامج المختصة بالدراسات البينية.
- من المتوقع إعطاء عناية خاصة بالمشروعات والتكليفات البحثية واستخدام الحاسوب وتحديث المكتبات والمعامل والتجهيزات ووسائل التعليم والتعلم.
- تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة كإدارة الجودة الشاملة (Total Quality Mauagement (TQM في مؤسسات التعليم العالي وذلك لتحسين المخرجات التعليمية وبما يواكب احتياجات سوق العمل.
- سوف تشهد الأنشطة الطلابية اهتماما كبيرا بالإضافة إلى تطوير نظم تقويم الأداء، ومن الوارد في تلك الرؤية المستقبلية إنشاء هيئة أو هيئات لتقويم أداء مؤسسات التعليم العالي وعليه سيتم اتخاذ إجراءات لتطبيق نظم لتقويم أداء الكليات والأقسام المختلفة وأداء أعضاء هيئة التدريس.
- سيتم إدخال تعديلات جذرية على نظم تقويم أداء الطلاب سواء من حيث الشكل أو المضمون فالأرجح أن تختفي صورة لجان النظام والمراقبة المعتادة وأن يصبح لعضو هيئة التدريس كلمة أساسية في تقويم الطلبة وأن يرتفع مستوى الامتحانات وتعدد صورها بما في ذلك امتحانات الكتاب المفتوح وغيرها من النماذج المتطورة كما يتوقع آليات للإفادة من التغذية الراجعة Feed back الناشئة عن عملية التقويم.
- تشمل رعاية التميز بالنسبة للطلاب أحد معايير كفاءة مؤسسات التعليم العالي ويتم ذلك في إطار إجراءات معينة تتضمن الدعم المادي للطلاب المتميزين، اختصار زمن الدراسة وإنشاء مراكز للتميز وخاصة في مجالات العلوم الأساسية والدراسات الهندسية ، وبعض مجالات الدراسة غير المعرفية، كذلك إيجاد بعثات ومهام تدريبية إلى الخارج للمتميزين على كافة المستويات.
- تسعى الدولة إلى الارتقاء بأوضاع التعليم العالي غير الجامعي، ومن المحتمل رفع مستوى قطاع هام من المعاهد الفنية المتوسطة إلى معاهد تعليم عالي من أجل مواكبة حاجات سوق العمل.

- يتم وضع معايير للمحاسبية (المساءلة) التعليمية Accountability والانضباط على كا
مستويات العمل في مؤسسات التعليم العالي واعتبار تقويم أعضاء هيئة التدريس سواء من جا
إدارة المؤسسة أو الطلاب عاملاً أساسياً في ترقية عضو هيئة التدريس.

المراجع :

١- الأحمد،عدنان " بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفاءته، مقدم للمؤتمر التربوي الثاني للتعليم العالي (١٣-١٥/٢٠٠٠م) جامعة السلطان قابوس – عمان .

٢- التركستاني ، حبيب الله " دور التعليم العالي في احتياجات سوق العمل " بحث مقدم لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية الرياض (٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ).

٣- الثبيتي ، جويبر ماطر " أزمة القيادة التربوية في المدرسة المعاصرة" مجلة جامعة أم القرى (العدد الرابع عشر ، ١٤١٧هـ).

٤- الثبيتي ، جويبر ماطر ، ومسعود خضر القرشي " تصميم نظام معلومات متكيف ونظام إدارة متكيف يؤهل الجامعات السعودية لمواجهة تحديات المستقبل " بحث مقدم لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية الرياض (٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ).

٥- الحقيل ، سلمان عبد الرحمن " نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية" الطبعة التاسعة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٦- السنبل ، عبد العزيز بن عبد الله ورفاقه " نظام التعليم في المملكة العربية السعودية " الرياض ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ١٤١٧هـ.

٧- القحطاني ، سالم بن سعيد " مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية " بحث مقدم لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية الرياض (٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ).

٨- العقلا ، سليمان بن صالح وبدر ، أحمد أنور " المعلومات الإلكترونية ودورها في تطوير التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين" بحث مقدم لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية الرياض (٢٥- ٢٨ شوال ١٤١٨هـ) .

٩- سلام ، صلاح حسن علي " إدارة الجودة الشاملة كمدخل لعلاج أزمة التعليم الجامعي في مصر " بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٨م.

١٠- بو بطانة، عبد الله " تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال نماذج من التجارب العالمية " مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١- جيرزي فياتر " التعليم في القرن الحادي والعشرين " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٧م.

١٢- الشنبري ، محمد علي " مبادئ إدارة الجودة الشاملة بين الأهمية وإمكانية التطبيق على الجامعات السعودية كما يراها أعضاء مجلس الجامعات " رسالة دكتوراه ، كلية التربية جامعة أم القرى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣- نوفل ، محمد نبيل " تأملات في مستقبل التعليم العالي " مركز بن خلدون للدراسات الإيمانية " دار سعد الصباح ١٩٩٢م.

14- Mary Alice , Brennan ; Trends In Educational. Technoiogy Erlc Clearinghouse on in information Resources Syracuse NY., 1992,

15- Hixson , Judson and others ; Technoiogy : its use in Education. Anational perspective and online rights , Washington , office of educational Research and improvement , 1995 ,.

16- Lucas , Larry w ; say (yes) to Telephone lines in the class room , Erlc Clearing house on information and technology Syracuse Ny, 1994,.

17- Center for Educational Research and innovation; (technology in education : trends , investment , access and use) in the education

policy Analysis 1999 , (OECD) origination for Economic co – operation and Development , 1999.

* leider , Steven; success fully – integrating technology ERIC clearinghouse for community colleges losangels CA.; 1998 .